بيان اليوم

صفحات حقوق الإنسان بالمغرب بين الأبيض والرمادي

في التقرير العالمي لهيومن رايتس واتش

3-1/7436

■ فتن العفاني

صفحات تتأرجح بين اللونين الأبيض والرمادي هي التي خصصتها منظمة هيومن رايتس واتش لوصف أوضاع حقوق الإنسان في المغرب والتي تضمنها تقريرها العالمي 2015، فمن جهة اعتبرت الدستور الجديد وما حمله من أحكام بانه شكل إصلاحا قويا على مسار الارتقاء بحقوق الإنسان، و أشادت بالسياسة الجديدة التي انتهجتها المملكة في مجال اللجوء والهجرة، لكن من جهة أخرى قالت "إن تلك الإصلاحات القوية التي حملها الدستور الجديد لم تؤد خلال العام 2014 سوى إلى تحسينات قليلة على مستوى القوانين أو الممارسة العملية".

فمن بين الصفحات البيضاء التي تضمنها التقرير الذي قدمه إريك كولد شتاين نائب مدير قسم إفريقيا والشرق الأوسط بمنظمة هيومن رايتس واتش، صباح أول أمس بنادي المحامين بالرباط، وهي الصفحات التي تحسب لصالح المغرب تلك التي تخص تسامح السلطات مع العديد من المسيرات والتجمعات التي طالب فيها المشاركون بالإصلاح السياسي أوش التي تم الاحتجاج فيها على الإجراءات الحكومية، والسماح لعدة آليات حقوقية أممية بزيارة المغرب والصحراء، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الذي زار بكل حرية أماكن الاحتجاز التي طلبها وأجرى مقابلات على انفراد مع محتجزين من اختياره، مشيرة أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السابقة، نافي بيلاي، لاحظت في زيارة رسمية لها للمغرب "الخطوات الكبيرة نحو تحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان".

لكن هذا البياض يتحول سريعا للرمادي أو يترك اللون الأسود يتسرب للصفحات ليبدو بعض القلق الذي أبدته المنظمة حينما أشارت إلى أن عددا من التجمعات تم تفريقها بالقوة وتم الاعتداء على المتظاهرين، كما أشارت إلى تدخل السلطات ومنعها لعشرات الفعاليات العمومية وغير العمومية التي كان مقررا أن تنظمها جمعيات حقوق الإنسان المعترف بها قانونا مثل مخيم الشباب الدولي الذي دأبت منظمة العفو الدولية المغرب تنظيمه كل موسم صيف، بالإضافة إلى منع دورات تدريبية، وأنشطة شبابية برمجتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وفروعها.

ومن جانب آخر سجلت هيومن رايتس واتش البطء الذي يطبع تقدم الإصلاحات القانونية، وتنفيذ القوانين التي تضمن الحقوق المنصوص عليها في دستور 2011، حيث تشير إلى أنه لازال ينتظر مصادقة البرلمان على مشروع القانون الذي من شأنه أن يلغي اختصاص المحاكم العسكرية على المدنيين، لكن مع ذلك تشير إلى أمر إيجابي يتمثل في القانون الذي يخول للمحكمة الدستورية التي أنشئت حديثا منع مشاريع قوانين إذا كانت تخالف الدستور الجديد، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان.

3 تتمة الصفحة

صفحات حقوق الإنسان بالمغرب بين الأبيض والرمادي

وبخصوص ممارسة التعذيب، اعتمدت هيومن رايتس على الخلاصات التي اعتمدها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والتي أفاد فيها أن "نظام العدالة الجنائية في المغرب يعتمد إلى حد كبير على الاعترافات بوصفها الأدلة الرئيسية لدعم الإدانة... ومع ذلك تشير الشكاوى المقدمة إلى لجوء مسؤولي الدولة إلى ممارسة التعذيب بهدف الحصول على الأدلة أو الاعترافات أثناء الاستجواب الأولي... ولا تمتثل المحاكم وممثلو الادعاء لالتزاماتهم بفتح تحقيق كلما كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بانتزاع أي اعتراف من خلال استخدام التعذيب وسوء المعاملة".

وبالرغم من أن المنظمة لم تعبر بشكل مباشر عن تثمينها لتعامل السلطات بشكل سلسل وشفاف مع هذا الفريق الأممي، لكنها أشارت لذلك بشكل ضمني حينما أوردت ما صرح به الفريق الأممي من أن "السلطات المغربية سمحت له بزيارة أماكن الاحتجاز التي طلبها، وإجراء مقابلات على انفراد مع محتجزين من اختياره".

وانتقدت المنظمة المغرب لاستمرار تبنيه فرض عقوبة الإعدام، هذا علما أن السلطات لم تنفذ هذه العقوبة منذ أوائل التسعينيات، على حد قولها، كما انتقدت لجوء القضاة إلى وضع المشتبه بهم رهن الاعتقال الاحتياطي الذي يعد سببا في الاكتظاظ، ومن تم تردي الأوضاع داخل السجون التي تشير إليها بعض التقارير، تفيد المنظمة، مسجلة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حث الحكومة على توسيع العقوبات البديلة، لخفض عدد السجناء البالغ سنة 2013 نحو 72000 شخص، 42 في المائة منهم رهن الاعتقال الاحتياطي، بمتوسط مساحة 2 متر مربع لكل سجين.

وانتقدت هيومن رايتس قانون مكافحة الإرهاب الذي اعتمد سنة 2003، لكونه، حسب ما أفادت به، يقدم تعريفا فضفاضا للإرهاب ويسمح بالحراسة النظرية لمدة تصل إلى 12 يوما.

لكن حياد المنظمة يتلاشى مرة أخرى، وفي تقرير آخر لها، حينما تصل إلى أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء، حينما تثير قضية معتقلي مخيم أكديم إزيك، حيث اعتبرت أن واحدا وعشرين شخصا لازالوا في السجن يقضون عقوبات طويلة فرضت من قبل محكمة عسكرية في عام 2013، على خلفية اتهامات جراء أحداث العنف الذي اندلع في 8 نوفمبر سنة 2010، حيث ركزت على مسألة المحكمة العسكرية دون أن تركز أن أشرطة الفيديوهات والتحقيقات التي أجريت وأظهرت تورطهم في مقتل عناصر أمن شاركت في تفكيك المخيم.

Conseil national des droits de l'Homme

أخبار الفن

16/3287

اختتام فعاليات دورة "السينما المغربية وحقوق الإنسان" ببرشلونة

اختتمت مساء الاربعاء دورة "السينما المغربية وحقوق الإنسان" التي نظمت ببرشلونة ما بين 13 و 29 يناير الجاري تحت عنوان " ما بعد طنجة ..المغرب "، بمشاركة ثلاثة عشر مخرجا سينمائيا مغربيا.

وشهدت هذه الدورة التي أعطى انطلاقتها ان إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان وصارم الفاسي الفهري المدير العام للمركز السينمائي المغربي، وإستيفا رياميأو مدير الخزانة السينمائية الكاطالونية، تقديم أزيد من 13 شريطا سينمائيا ما بين طويل وقصير ، جلها يتعرض لقضايا إنسانية ومواقف مرتبطة بحقوق الانسان بمفهومها الواسع.

وقد سلطت الافلام التي عرضت خلال هذه الدورة التي أدارها الكاتب العربي الحرثي (كاتب وأستاذ اللغة الإسبانية بجامعة محمد الخ) والفنان ديفيد كاستيو (ممثل إسباني) ، الضوء على عدد من الاختلالات الاجتماعية والأخلاقية التي يعرفها المجتمع ، كما أبرزت مدى التقدم الذي عرفه قطاع السينما في المغرب سواء من الناحية الفنية أو التقنية.

وقد تم إنتاج جل هذه الأفلام ، بحسب المنظمين ، خلال مرحلة الانتقال السياسي الذي عرفها المغرب خلال التسعينات من القرن الماضي مستفيدة بذلك من التحولات العميقة التي عاشها المغرب في مجال حقوق الانسان ، وكذلك من الدعم الذي يخصصه المركز السينمائي المغربي للإنتاج السينمائي .

يذكر أن هذا الملتقى السينمائي نظم بمساهمة الخزانة السينمائية الكاطالونية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية الفن و الكرامة (أرتدا) ، بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وأكد المنظمون أن هذا الحدث السينمائي يتوخى تصحيح التصورات النمطية حول مختلف مناحي الحياة في المغرب، وكذا التعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد خاصة التيارات السينمائية الهادفة التي برزت بشكل قوي خلال التسعينات من القرن الماضي و التي تعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان. وأقيمت بالموازاة مع العروض السينمائية ورشات عمل ومناقشات بحضور عدد من المخرجين منهم نرجس النجار ، ونور الدين لخماري ، وليلى كيلاني، وفوزي بن سعيدي والممثلة مرجانة العلوي.

23129/3

بمشاركة ثلة من الباحثين والمهتمين

الشبيبة المدرسية تقارب محور «المدرسة والتربية على حقوق الإنسان»

عقد المكتب الوطني للشبيبة المدرسية منذ الخميس الماضي ندوة حول موضوع «المدرسة والتربية على حقوق الإنسان». الندوة التي امتدت لثلاثة أيام عرفت مشاركة 200 عنصر من أطر الجمعية من مختلف فروع المغرب وتمثيلية لكل الجهات.

وتوزعت الندوة التي احتضنتها دار الأطفال بمدينة تمارة إلى ندوة فرعية أولى حول التربية على حقوق الإنسان في النظام التعليمي المغربي أطرها الدكتور لحسن مادي أستاذ علوم التربية ورئيس العصبة المغربية لمحو الأمية والتربية غير النظامية ومحمد خالدي رئيس الجمعية المغربية لخريجي مركز تكوين المفتشين والطالب الباحث الحسين مجعاط الذي يعد أطروحته في سلك الدكتوراه في نفس موضوع الندوة.

الندوة الثانية التي انعقدت فعاليتها يوم الجمعة تمحورت حول موضوع «أسئلة الحماية القانونية للتلميذ المغربي في المنازعات» والتي أطرها كل من عبد الرزاق بوغنبور المنسق الوطني لائتلاف جمعيات حقوق الإنسان والأستاذ خالد الطرابلسي رئيس رابطة المحامين الاستقلاليين وذ. مراد زيوح محامي الشبيبة المدرسية والمترافع في قضية التلميذتين التوأم سمية وسلمى الأحمدي (توأم بركان)، وكذلك ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقد حضر الجلسة الافتتاحية ليوم الخميس الدكتور عبد القادر الكيحل منسق الروابط وبوعمرو تغوان منسق جهة الرباط / سلا زمور زعير وفوزي بنعلال عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال وتشيكيطو عادل الكاتب الإقليمي لحزب الاستقلال بتمارة ويوسف علاكوش عضو المكتب التنفيذي

للجامعة الحرة للتعليم ومحمد الركراكي رئيس رابطة أساتذة التعليم العالي الاستقلاليين ومحمد القرطيطي رئيس الجامعة الوطنية للتخييم وأعضاء المكتب التنفيذي للشبيبة الاستقلالية وأعضاء المكتب الوطني للشبيبة المدرسية.

وافتتح الحفل الكاتب الوطني للشبيبة المدرسية مصطفى التاج بإشارة إلى السياق الذي جاء فيه تنظيم الندوة والتي تعتبر عقدا من سلسلة من الندوات الوطنية التي نظمتها الشبيبة المدرسية منذ أكثر من عقد من الزمن، ابتداء من «المدرسة وظاهرة الجنوح» بالمعمورة (2001) و«المدرسة والأسرة» بفاس (2002) و«المدرسة والبيئة» بآسفي (2003) و«المدرسة والهوية الوطنية» باشتوكة آيت باها (2010) والمدرسة والمجتمع المدني بمراكش (2011) متعهدا أن تستمر هذه الحلقات لتفتح الشبيبة النقاش مستقبلا في علاقة المدرسة بالأخلاق والسلوك المدني والقيم الإنسانية.

كما أشار إلى أن اختيار المدرسة والتربية على حقوق الإنسان يعتبر ضرورة ملحة لغياب مادة خاصة بالتربية وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية وكذلك لما تعرفه فضاءات المدرسة المغربية ومحيطها من ازدياد ظواهر العنف وعدم احترام الآخر والتشدد، وأبرز في هذا السياق خبر هروب أحد التلاميذ بالفنيدق قبل أيام إلى سوريا للمشاركة فيما يعرف بالجهاد دون علم والديه وأساتذته، كما تطرق إلى موضوع تعليم التلاميذ المغاربة من أبناء الجالية بالخارج والذين يتم تدجينهم بأفكار إرهابية وأصولية من طرف أساتذة وأئمة مشرفين دون علم ولا تتبع الحكومة المغربية.

Droits de l'Homme : HRW : Le Maroc, un pays où l'Organisation travaille librement

Le Maroc est l'un des pays où Human Rights Watch (HRW) peut travailler librement et tenir des réunions avec les autorités, a assuré, jeudi à Rabat, le directeur adjoint, division Afrique du nord et Moyen Orient (HRW), M. Eric Goldstein.

S'exprimant lors d'une conférence de presse pour la présentation du rapport mondial 2015 de l'ONG mondiale de défense des droits de l'Homme, M. Goldstein a affirmé que "le Maroc peut se réjouir des acquis réalisés en matière des droits de l'Homme, grâce notamment à la richesse du débat autour de cette question, la mobilisation de la société civile et à son ouverture sur le monde".

Toutefois, "la Constitution de juillet 2011 demeure une feuille de route qui nécessite la mise en oeuvre de ses dispositions", a-t-il relevé, estimant nécessaire d'accélérer certaines réformes notamment celle de la justice.

Par ailleurs, a-t-il dit, le Maroc poursuit la mise en oeuvre de sa nouvelle politique nationale d'immigration, qui transcende l'approche sécuritaire pour toucher aux aspects humanitaires et juridiques afin de régler la situation des immigrants clandestins, en les dotant de titres de séjour renouvelables à même de les faire bénéficier de plusieurs droits, dont l'emploi, la santé et l'éducation, a-t-il précisé.

M. Goldstein a salué, au passage, le rôle positif que joue le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de suivi de la politique migratoire, outre le travail accompli par plusieurs associations œuvrant dans ce domaine et qui accompagnent ces immigrants, qualifiant d'avancée majeure la coopération du Maroc avec plusieurs mécanismes onusiens de protection des droits de l'Homme.

Le rapport mondial 2015 de l'ONG internationale (HRW), publié à cette occasion, a souligné qu'un autre pas positif est celui de la publication au Bulletin officiel d'un amendement au Code de justice militaire qui met fin à la poursuite des civils devant les tribunaux militaires.

Le rapport mentionne, par ailleurs, qu'au cours des dernières années, le gouvernement a autorisé l'accès à plusieurs mécanismes de l'ONU chargés des droits humains qui souhaitent se rendre au Maroc, notamment le groupe de travail sur la détention arbitraire en décembre 2013.

Le 29 mai dernier, Navi Pillay, alors Haut-commissaire des nations unies aux droits de l'Homme en visite officielle dans le Royaume, avait noté les grands progrès du Maroc dans la promotion et la protection des droits de l'Homme, a rappelé le document.

En novembre, le Maroc a ratifié le Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels inhumains ou dégradants, a ajouté le rapport.

31/1/2015